روابط قرى وجمعيات مماثلة لها. كما أبلغتهم بوجوب عدم الإدلاء بأي تصريح للصحف المحلية في الأرض المحتلة، دون أذن مسبق (**الفجر**، ١٩٨١/٩/٨).

كما مارست روابط القرى والحكم العسكري كافة الضغوطات على قرى الروابط، بحيث كان الضغط أحياناً ظاهراً للعيان، وأحياناً أخرى لا يشعر به أحد. وكان دودين والحكم العسكري يفرضان العقوبات على غير المتعاونين مع الرابطة، بالغاء المساعدات الاقتصادية وعدم اعطاء تصاريح سفر الى عمّان. وقد ازادادت الشكوك حول نوايا دودين، كلما ازداد نشاطه في هذا المجال. وعبرت جماهير القرى عن شكوكها ومعارضتها لروابط القرى، على جدران البيوت في عدد من القرى، حيث ظهرت شعارات تقول: «لا لروابط القرى» ، «نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية». كما عارضت بعض القرى الانضمام الى هذه الروابط، وهذا ماحدث في قرية دورا، مسقط رأس مصطفى دودين (**عل همشمار**، ١٩٨١/٨/٧).

أما يهودا ليطاني، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة هارتس، فقد قارن بين التجربة الفرنسية في الجزائر والتجربة الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وبعد استعراض عام ومفصل للتجربة الفرنسية، عبر المراحل التي سارت فيها في اطار خلق روابط قرى في الريف الجزائري وتعيين ضباط، حتى من بين منتقدي السياسة الفرنسية تجاه الجزائر، مسؤولين عنها، إلّا أن هذه التجربة فشلت واضطر الفرنسيون، في النهاية، الى التفاوض مع جبهة التحرير الجزائرية، من أجل تسوية الخلاف وانهاء حالة الحرب في الجزائر، وبالتالي، من أجل المحافظة على هيبة فرنسا ومكانتها عالمياً (**هآرتس**، ١٩٨١/٩/٢٣).

ردود فعل الشخصيات الوطنية: أكد المواطنون في الأراضي المحتلة، ممثلين بمختلف البلديات والهيئات الوطنية، رفضهم القاطع لمحاولة اقامة روابط قروية في بعض مناطق الضفة الغربية المحتلة، واعتبروها خطوة نحو ايجاد بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، واداة لتمرير مشروع الحكم الذاتي الذي رفضه الشعب الفلسطيني بأسره.

وقال بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس: «روابط القرى هي أطر سياسية وليست اطراً اجتماعية، وبالتالي فقد وجدت ضد وحدة شعبنا التي تجسدت وراء منظمة التحرير الفلسطينية، وهي تهدف الى خلق النعرات بين فئات الشعب الواحد، بما يسهل عليها ضربه، لكي تقوم بخدمة السلطات التي شكلتها، من أجل تمرير مشروع الحكم الذاتي. ولذا نجد أن اقامة روابط القرى، في هذه المرحلة بالذات، تقترن بمحاربة المجالس القروية المنتخبة، مثلما حصل في الظاهرية وفي مختلف القرى الأخرى في المناطق المحتلة».

وأضاف.. «من الواضح جداً أن زعماء روابط القرى هم جماعة مسيّسون وخارجون عن وحدة شعبهم، ويمثلون السلطة باستمرار، هذه السلطة التي توجههم دائماً، ضد مصالح الشعب اليومية والوطنية» (دار الجليل، للنشر والخدمات الصحفية، عمان، ١٩٨١/٩/١٢).

وشاركه في هذا الرأي كل من: حلمي حنون، رئيس بلدية طولكرم، وحيد حمد الله، رئيس بلدية عنبتا، مصطفى النتشة، رئيس بلدية الخليل بالوكالة، الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، حنا خوري الأطرش، رئيس بلدية بيت ساحور، المحامي جريس الخوري نقيب المحامين في الضفة الغربية، الشيخ عكرمة صبري، مدير الوعظ والارشاد، الدكتور عبد الله صبري، رئيس الدائرة الفرعية لنقابة أطباء القدس، عز الدين العريان، رئيس جمعية الهلال الأحمر في البيرة، وكثيرون غيرهم من الشخصيات الوطنية في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

كما أجمع مخاتير القرى في منطقة بيت لحم على رفضهم التعامل مع رابطة القرى، وأكدوا أنهم سيحاربون كل من ينتمي اليها.

وشاركهم في هذا الرأي والموقف كل من الشيخ علي المعطي، والشيخ محمد أبوعمرية، والشيخ أحمد ابراهيم (**وفا**، ١٩٨١/٩/٧).

وأصدرت المؤسسات الوطنية والشعبية في